نظرية أرواح المعاني

آليَّة لتحليل الخطاب القرآني

الأستاذ المساعد الدكتور

عباس عبد الحسين غياض

جامعة البصرة/ كلية الآداب

الملخص:-

تجاوزت نظريَّة أرواح المعاني الفهم المتداول في دراسة المفردة القرآنية و ما يترتب عليه من تسيير لما يكتنفها في مكوِّنها السِّياقي ، فجاءت هذه النظريَّة لتبيِّن أنَّ القرآن الكريم يتعامل مع المعنى العامّ للمفردة القرآنيَّة ، ذلك المعنى الذي تجرَّد من كلّ لوازم الماديّة في تحقّقه القرآني ، وهذا التجرّد هو ما أعطاه صفة الشّمول والعموم ؛ ليكون قابلا للانطباق على كلّ ما يمكنه أن يكون مصداقا له ، وقد بيَّنت هذه النظريّة بعض النصوص التي قد يصعب على المتلقّي الوصول إلى عمق معناها دون أن يصدمه المعنى الظاهر في توجيه النصّ القرآني وبيانه ، وهو ما سيتبيَّن أكثر عند تحليل النَّماذج القرآنيَّة التي سأتطرَّق إليها في بحثي هذا ... هذا كلُّه عبر نافذة السياق القرآني الذي يحتوي تلك المفردات القرآنيَّة الكريمة ليبيّن دلالتها

The Theory of Analysing the Connotative meanins:An Analytical Approach to the Quranic Text

Assistant Professor. DrAbbas Abdul-Hussein Ghayyadh

University of Basrah / College of Arts

Abstract:

The theory of analyzing the denotative meaning of the Quranic texts was variously interpreted in terms of connotation and context. This theory indicated that the Holy Quran explains the general meaning of the abstract Quranic words. This abstraction give the Quran its meaning comprehensiveness and generalization. Thus, the theory helped Holy Quran readers understand the deepest connotative meanings without being affected by the denotative indications of those meanings. The present study explained the theory of analyzing the connotative indications of meanings extracted from the Holy Quranic text-based samples.

حقيقة أرواح المعاني ولوازمها

- **تعريفها**

لم أظفر بتعريف حقيقي لنظرية أرواح المعاني ، سوى ما وجدته من مصاديق ودلالات لهذه النظرية القرآنية الحركية ، فقد أكَّد المفسّرون هذه النظريَّة عبر وصفهم إيَّاها ، فيقول أنصارها : ((إن لكل معنى من المعاني حقيقة وروحا وله صورة وقالب ، وقد تتعدد الصور والقوالب لحقيقة واحدة ، وإنما وضعت الألفاظ للحقائق والأرواح ولوجودهما في القوالب تستعمل الألفاظ فيهما على الحقيقة لاتحاد ما بينهما))[١] ، فالفيض الكاشاني هنا قد بيَّن لمتدبر النص حقيقة مهمة في نظرية روح المعنى ، وهي أنَّها من سنخ المفاهيم الباطنية التي ترتبط بمقولة بطون القرآن السبعة أو السبعين ، وأنَّ التعدد في الألفاظ لا يقابله تعدد في المعاني ، بل هي مشتركة معاً في معنى جامع يشملها كلَّها ، وبذلك يكون الفيضُ الكاشاني قد قدَّم وصفا وافيا لهذه النظرية ، ولكنَّه لم يصغها بتعريف له محدداته المعرفية ، ويقدم العلامة الطباطبائي رؤية قرآنية كانت امتدادا لرؤية الفيض الكاشاني ، محاولا بذلك ترقيع ما قد يثار في الذهن من تساؤلات حول الاعتماد على النظريات في فهم الظواهر اللفظية ، وأما سبب عدم القبول بنظرية الاعتماد على الظواهر اللفظية والتقييد بها فإنَّه يرجع إلى ((أنَّ المسميات المادية محكومة بالتغير والتبدل بحسب تبدل الحوائج في طريق التحول والتكامل كما أن السراج أول ما عمله الانسان كان اناء فيه فتيلة وشيء من الدهن تشتعل به الفتيلة للاستضاءة به في الظلمة ، ثم لم يزل يتكامل حتى بلغ اليوم إلى السراج الكهربائي ولم يبق من أجزاء السراج المعمول أولا الموضوع بإزائه لفظ السراج شيء ولا واحد ..... فكان ينبغي لنا أن نتنبه أن المدار في صدق الاسم اشتمال المصداق على الغاية والغرض ، لا جمود اللفظ على صورة واحدة ، فذلك مما لا مطمع فيه البتة ، ولكن العادة والأنس منعانا ذلك ، وهذا هو الذي دعا المقلدة من أصحاب الحديث من الحشويّة والمجسّمة أن يجمدوا على ظواهر الآيات في التفسير وليس في الحقيقة جمودا على الظواهر بل هو جمود على العادة والأنس في تشخيص المصاديق))[٢]، فهذه الرؤية تبيّن لنا جانبين مهمين في فهم المرادات الالهية ، وهذان الجانبان هما :

أولا : الاحتكام إلى الأنس والعادة في التعامل مع الظواهر القرآنية وهو ما اوجب ((أن يسبق إلى اذهاننا عند استماع الألفاظ معانيها المادية أو ما يتعلق

بالمادة))[٣] ، وهو ما رفضه العلامة الطباطبائي في فهم ألفاظ القرآن الكريم ، لوجود لوازم خاطئة تتوقف عليه ، كما تبيَّن سابقا ٠

ثانيا : وجوب الرجوع إلى الغاية والغرض من سوق الاسم ، وان لا يجمد اللفظ على صورة واحدة ، وهذا هو الصحيح وهو بخلاف الصورة الاولى ، وهو ما يلاحظ في بقاء الأسماء بعد اندراس مسمياتها التي اطلقت عليها في بادئ الأمر ، وليس ذلك إلا لـ((أنَّ المدار في صدق الاسم اشتمال المصداق على الغاية والغرض))[٤] ، وهو ما لاحظناه في الميزان ، فهو وضع للغاية والغرض بمعنى لكل ما يمكنه أن يكون مصداقا لما يوزن به ، وهو مما لا يقتصر على الميزان ذي الكفتين ، كما هو الواقع ٠

بعد هذه الرؤية القرآنية يمكن أن يُقدَّم تعريف لنظرية < روح المعاني > لبيان حقيقة هذه المقولة عبر وسائلها التي تعتمد عليها في جمعها المعاني الدلالية في حقل معجمي واحد ، يكون المعنى الجامع هو سقفه الأعلى ، ومن هنا يمكن الخلوص الى تعريف < أرواح المعاني > بأنَّها ((مفهوم انتزاعي يؤخذ من الجامع المشترك بين المعاني المراد التعبير عنها ، وتكون معاني ألفاظها ذات معنى واحد عام "طولي تراتبي "، خالية من المجاز والاشتراك الفظي)) ، ومن سماتها المهمَّة في تسميتها أنَّها اقترنت بالموجود المجرَّد عن المشخَّصات الخارجية واللوازم المادية ، وهو الروح ، فاقترانها بهذه التسمية يعطيها صبغة التجرّد والعموم والتسامي عن التقييد بالموجودات السُّفلية ، كما هو شأن الروح المتصلة بمبدئها الاوَّل ، ولاسيَّما تلك الأرواح العاشقة لملكوت السماء المتعلقة بطيب ذكر الله ، فهي تتجرد عن كل شيء من الماديات لتحيط بعالمها احاطة تامة فتتصل بمحبوبها اتصال الفاني في حقيقة موجِده ٠

❖ لوازم نظرية أرواح المعاني*

لهذه النظرية لوازم في البعد الدلالي تجعل بعض الظواهر اللغوية خارج فضائها، فوجودها يتعارض مع مقيداتها ، وابرز لوازمها هي :

أولا : نفي المجاز

ثانيا : نفي الاشتراك اللفظي

• أواح المعاني والمجاز القرآني

التعدد الطولي والمعاني التراتبية في نظرية أرواح المعاني هي مقولات حقيقية، فهي تعبِّر عن حقيقة واحدة قد اختلفت مصاديقها في الشدة والضعف ، أو ببعض لوازم المعنى عبر السياق الذي ترد فيه ، ولكنها تنتمي كلها ـ في مرتبة حقيقيَّة عليا ـ الى معنىً واحد ، وهذا ما يجعل معاني مفردات هذه النظرية حقيقيَّة ، وهذا

ما يمكن استنتاجه من اللوازم التي تقدم بيانها من آراء المفسرين في هذا المجال ، والأمر الثاني هو ما يتعلق بمبدع النص ، وهو الله تبارك وتعالى فلحكمته لا يستعمل المجازات ، لكون استعمالها يتعلق بالنقص والقصور في مبدع النص وهذا مايتنافى مع قدرته المطلقة سبحانه ، وهذا ما يطالعنا به الشيخ مصطفوي ، فنفي المجاز يتعلق ـ بملاحظة ما سبق ـ بأمرين ، والامران هما (٥) :

أولا : ما يرجع إلى الله سبحانه .

ثانيا : ما يرجع إلى المتلقّي وفهم النص .

أمّا الأمر الأول فلكونه سبحانه محيطاً حكيماً عالماً ، وعلمه حضوري (**) ، ومعه لا يحتاج إلى تحصيل وفكر وحصول وإحضار ، ولانتفاء الأبعاد الزمانية والحدود الشخصية والتشخُّصات المميزة في ساحة جبروته تعالى ، ومن ثمّ فالكلمات كلّها عنده حاضرة مشهورة ، وكلّها بمقام واحد من علمه وإحاطته وعند كلامه لا يستعمل إلا الحقائق ، ويدلّ بها على المراد بما لا دقة فوقه بتصويره المنظور بكلّ خصوصياته ودقائقه ولطائفه .

أمّا الأمر الثاني فلأنّ التسامح في الاستعمال وعدم الدقة في بيان المقاصد الحقّة والمقامات الصحيحة يوجِدُ ـ هذا كلّه ـ محوَ لطافة النص وخصوصيته الفارقة ، ويترتب على هذا جملة أُمور ، هي انحراف الحق عن مقامه ، واختلاط الحق بالباطل ، واشتباه المراد على العبيد ، وإيجاب الضلالة والخسران والغواية ، وبذلك يكون القرآن الكريم ـ في وجود المجاز وتوابعه ـ قد زيد بالريب والضلال ، فلا ينتج إلا توارد الإشكال والاعتراض ، ولهذا نتيجة خطيرة جداً وهي : أن يستدلّ كلّ قوم على ما يريدونه بالتأويل ، وتتمسك الفرق على طبق رأيها بتفسيره ، وهذا كلّه إنّما هو إغراء بالجهل ، ولا ثمرة فيه مفيدة ، فهو لا يثمر إلا إسقاط القرآن عن الأحكام والحجية ، ولذلك كلّه لم يستعمل القرآن إلا الحقائق ، وإنّ كلّ كلمة في القرآن إنّما استعملت في معناها الحقيقي ، فلا مجاز في القرآن .

إذن لا يرى الشيخ مصطفوي وجهاً للأخذ بالمجاز ، وهو يأخذ الظاهر القرآني على حقيقته من دون أن يلزم هذا الأخذ بالظاهر تشبيهاً أو تجسيماً في الصفات الإلهية ، فإنّه من مدرسة الإمامية التي تنزّه الله والأنبياء عن كلّ نقص وعيب ، ولكن رأيتُ أنّ في المقام بياناً ومناقشة لابدّ منها ، ويكون النقاش باللحاظين السابقين أنفسهما ، وهما :

أولا : بلحاظ مبدع النص .

ثانيا : بلحاظ المتلقّي وفهمه للنص .

أمّا الكلام في المقام الأول فإنّه وإن صحَّ في شقِّه الأوَّل من أنَّ الله محيط وحكيم وعالم ، وعلمه حضوري ، إلا أنّه ـ في اعتقادي ـ لا يمكن القول بجعله استعمال الكلمات في الحقائق من دون المجاز من لوازم إحاطته وحكمته وعلمه ، فلا ملازمة حقيقيَّة بين الأمرين ، وإنّما الملازمة هي في استعمال ما يكون نصَّاً مبدعاً يكون حاكياً عن ما وراءه بدقَّة ويتميَّز على النصوص الأُخرى ، فهو ما يمكنه أن يكون لازما حقيقيًّا لعلم الله وحكمته سبحانه هذا من جانب ، ومن جانب آخر أنّ اللغة محدودة ومعانيه سبحانه لا متناهية ، فالتعبير بالحقائق يستلزم الإتيان بلغة جديدة هي غير هذه اللغة ، وهذا ينافي مبدأ الهداية ، ومن هنا يمكن القول : إنّ قدرته إنّما تتعلَّق بالممكن ، أما الممتنع في ذاته فلا تتعلَّق به ، وبهذا يكون تطبيق هذه القاعدة على غير موردها .

أمَّا الكلام في المقام الثاني فإنّه انطلق من نتيجة لم نعرف مقدَّماتها ، ومدى صحَّة هذه المقدَّمات ، فإنّه انطلق من أنّ المجاز تسامح في الاستعمال ، وأنّه غير دقيق في بيان المقاصد ، ومن ثمّ فإنَّه يفتح باباً للتأويل ، وهذا مما لا يمكن الركون إليه ؛ إذ إنّه لم يلاحظ ـ في المقام ـ حال المتلقّي الذي من أجله جاءت هذه الخطابات القرآنيَّة ، لاسيما إذا ما خوطب بغير لغته ، وحتى نقول : إنّ المجاز غير دقيق يجب ـ في رتبة سابقة ـ أن نثبت عدم دقته ، وما هو الحق أنّ المجاز من المجالات التي أبدع الله في توظيفه في بيان قدرته ، وبيان اعجاز نصه الكريم ، عبر التعبير عن المعاني بدقة ، فقد فاق كلّ الاستعمالات العربية حتى عدّ من شجاعتها ، ولذلك فالمجاز قد أثبت أنّ هذا النص لم يُنتج في بيئة المُمكِن ، وأمّا أنّ المجاز يفتح باباً للتأويل فهذا مما لاشك فيه ، فإنّ هذا من طبيعة كلّ نص صيغ ليكون عاماً وملائماً لكلّ زمان ومكان ، وحتى هذه التأويلات فإنّها إذا لم تركن إلى القواعد الصحيحة فإنّها ستكون خاطئة ، وفتح باب التأويل ليس مقتصراً على المجاز ، بل حتى الحقيقة فيها تأويل* ، بل القرآن كله فيه تأويل[٦] ، لاسيما إذا ما وسعنا دائرة الحقائق لتشمل الحقيقة الشرعية وهي استعمال اللفظ في معنى قد استحدثه القرآن الكريم وقطع عن معناه السابق بالنقل عنه .

آليَّة الوصول الى روح المعنى

وقف بعض المفسِّرين عند الآليَّات التي يُعتمد عليها لبيان معنى المفردة القرآنية ، بشقَّيها سواء كانت من أرواح المعاني التي يقضي بالتعدد في المسميات

< المصاديق > أم من وضع اللفظ لمعنى المفردة ، بمعنى تغيَّر المعنى للفظ عند كل استعمال ، فقد كان منهج مفسّري الإمامية في العصر الحديث في التعامل مع المفردة القرآنية هو التعرض لمعنى المفردة في المعاجم اللغوية ومن ثم ابداء الرأي في معناها إن كان موافقا لما يتبنّونه أو الرد عليه إذا كان مخالفا لما يتبنّونه، ويمكن بلورة منهجهم بما قدمه الشيخ حسن مصطفوي لبيان المعنى الجامع للمفردة القرآنية ، وقد قدم ذلك بجملة من الآليات وهي[٧] :

أوّلا - بالمراجعة إلى كتب اللغة التي تتعرّض وتتوجّه إلى المعاني الحقيقيّة ، وتميّزها عن المجازيّة ولو إجمالًا ، كما في مقاييس اللغة وأساس البلاغة .

ثانيا - بالمراجعة إلى معاني اللغة في المعاجم المعتبرة وتمييز ما هو الغالب والشائع استعمالا في صيغه المشتقّة وما يكون مرادا عند الإطلاق .

ثالثا - بالمراجعة إلى جميع موارد استعمالها واستقصاء معانيها ، ثمّ استخراج ما هو الجامع بينها والضابط لها وما يناسب كلًّا منها .

رابعا - بالمراجعة إلى كلمات يراد فيها ظاهرا والتمييز بينها وتعيين خصوصيّة كلّ منها ، حتّى تتعيّن خصوصيّة كلّ لغة منها وامتيازها من بينها .

خامسا* - بالمراجعة إلى موارد استعمال المادّة في القرآن الكريم والدقّة والنظر الخالص فيها ، وتحصيل ما هو الجامع بينها والصادق حقيقة على جميعها، بحيث لا يبقى تجوّز ولا التباس ، فإنّ الألفاظ القرآنيّة إنّما استعملت في المعاني الحقيقيّة)) وبعد هذه الاطلالة المعرفية الجامعة يخلص الى رؤية عامة مفادها ((أنّ للذوق والتدبّر والدقّة في ظواهر الكلمات تأثيرا في تشخيص الأصل الواحد وتعيينه وتمييز خصوصيّاته))[٨] ، يظهر من منهج العلامة مصطفوي أنَّ الاعتماد هنا على محورين مهمّين ، وهما :

الأول : المعاجم اللغوية ، والاستعمال القرآني وقد مثَّلت هذه الرؤية قطب الرحى الذي يدور عليها المفسِّر القرآني لبيان معنى اللفظ ، بمختلف أنواع هذه المعاجم ، وهذا ما تطلَّب بيان رأي مفسري الامامية في قول اللغوي ، حتى نكون على بصيرة تامّة بمنهج الامامية في العصر الحديث ، وأي الأقوال اللغوية هي التي تصلح لأن تكون تفسيرا لظواهر ألفاظ القرآن الكريم .

الثاني : التدبر في أقوال اللغويين واقتناص المعاني التي تدخل في سياق الفهم السليم لبيان معنى المفردة ، وهذا إنَّما يكون بالربط بين المعاجم المختلفة في

تناولها المفردة اللغوية ، ومن ثم يصار الى الخروج بمعنىً جامع يشمل المعاني المتراتبة ، وهذا ما يحتاج من المفسِّر القرآني الى نفس مؤمنة صافية لتكون مهيأة لتلقي الفيوضات الالهية في فهم المعاني الربانية فـ((لا يخفي أنّ المهمّ الأصيل في جميع هذه المقامات : هو التوجّه الخالص والذهن الصافي والقلب المنوّر والنفس المطهّر من الأرجاس والكدورات ، حتّى يهديه الله بفضله ورحمته ومنّه إلى ما هو الحقّ ، ويرشده إلى الحقائق واللطائف المكنونة))[٩] ، وهو ما ربطه الشيخ عبد الله جوادي آملي بباطن القرآن وروحه العليا ، فيرى أنَّ تفسير القرآن يجب أن يتوفر في مفسِّره أربعة شروط ، اثنان ظاهريان يتمثلان بالعقل البرهاني الذي يتوصل به الى المعاني الإلهية ، والآخر هو سنّة المعصوم المتعلّقة بالمواضيع التفسيرية لظاهر القرآن الكريم ، والشرطان المرتبطان بتفسير الباطن القرآني هما : العرفان القلبي وهو العلم الحضوري ، والآخر هو سنّة المعصوم المتعلقة بالمعارف الباطنية للقرآن الكريم ، فهذه الآليات المعرفية والوسائل التفسيرية جميعها مترابطة فيما بينها ولا يمكن لأيّ مفسِّر لكتاب الله يريد أن يفهمه بدرجة عالية أن يسير في بحر التفسير المتلاطم من غير هذه الادوات التفسيرية[١٠] ، وهذه الرؤية ستربط البحث بمقولة روح المعنى وحقيقة هذه الرؤية

❖ المراتب الطوليّة لمعنى المفردة القرآنيّة

يقدم أنصار نظرية روح المعنى جملة من الإجابات التي تشكِّل بدورها إجابة لمن لا يرى صحة هذه النظرية في تفسير الظواهر القرآنية ، ولاسيما أنَّها ترتكز في قطبها الأساس على الأصل الواحد في المعنى وتكون مصاديقه مما ينطبق عليها معناه العام ، ومن ثم يكون هذا التعدد المصداقي مما لا يتحمَّله اللفظ لخروجه عن طاقته المعنائيَّة ، وهنا يمكن الإجابة على هذا التساؤل أو الإشكال بجملة من الرؤى التعليليَّة التي من شأنها أن تشكِّل إجابة واضحة وهي [١١]:

أولا : يمكن أن نتصوَّر معنى لجامع انتزاعي ، يكون له ظهور عرفي في كل تشكلات اللفظ ، ليشمل مراتب معنى ذلك اللفظ كلها .

ثانيا : تكون المراتب الطوليَّة التي يحملها اللفظ هي مصاديق لمعنى واحد وليست معاني متعددة أو متناقضة او متضاربة فيما بينها .

ثالثا : إنَّ عدم قدرة اللفظ على حمل المعاني المتعددة في طول واحد لا يخرج عن أحد ثلاثة أمور هي :

١ـ ضيق وعاء اللفظ
٢ـ تقييد قدرة المتلقي وتحديدها
٣ـضيق علم المتكلم وإرادته وعدم سعته

وهذه الوجوه لا يمكن الركون إليها لإضعاف القول بنظرية أرواح المعاني ، فيبدأ الشيخ عبد الله جوادي آملي بالثالث لأهميَّته ، فيرى أنَّ المتكلِّم والمريدَ اذا كان هو الله سبحانه لازمه عدم المحدوديَّة لعلمه وإرادته ، ومن ثم فلا محذور من إرادته عدَّة مصاديق ـ يربطها جامع مشترك ـ من لفظ واحد ، وأمَّا ما كان متعلِّقا بالمتلقي فيوجَّه بأنَّ المتلقي الأصيل هو الإنسان الكامل ، وهو المتمثّل بالنبي ومن ثم لا محذور من تلقّيه المعاني المتعددة للفظ مرة واحدة وادراكها ؛ فقد منحته صفة الخلافة الإلهية القدرةَ على تحمّل المعاني الكثيرة للوجه القرآني الواحد .

أما الوجه الأول فلم يبيّنه الشيخ آملي في هذا الموطن وما يمكن أن يوجَّه به هو أن عدم سعة الوعاء حاصلة إذا ما لوحظ الجمود الدلالي في اللفظ ، وأما إذا أخذ بعين الاعتبار التطور الدلالي الذي تكتسبه المفردة القرآنية بمرور الزمن ، فيتحصَّل بعده شمول المفردة لمعان كثيرة < مصاديق > تكون كلها في طول واحد، وهذا ما يلاحظ في لفظ الميزان فإنَّه أوَّل أمره قد وضع للحقيقة العليا وهي كل ما يوزن به ، ومن ثم استعمل بعد ذلك في الموجودات المادية لتكون عندها المعاني الحسية هي من جملة مصاديقه وليست مصداقه الوحيد .

إنّ ارتباط المفردة القرآنية بسياقها القرآني الخاص بها قد أعطاها قيماً دلالية ، وأبعاداً معرفيَّة عظيمة ، ذلك كلّه بلحاظ واضعها العالِم الحكيم تبارك وتعالى ، إذ إنّ هذه المفردات إنّما هي تجليات الحق سبحانه ومن ثمّ تكون محيطة في دلالتها على مدلولها ؛ فـ((لهذا الكلام اللفظي أيضاً إحاطة بمعنى آخر وهو وجه السر الوجودي الذي يعرفه المحققون ، وهو غير الأوضاع اللفظية . نعم ، لو كان الألفاظ موضوعة لأرواح المعاني أو أرواح المعاني مرادة للحق من كلامه لكان تلك الإحاطة حقاً))[١٢]. ويعلل ذلك بـ((أنّ واضع الألفاظ والكلمات وإن كان لم يلاحظ المعاني المطلقة المجردة حين الوضع ، إلا أنّ ما وضعت له هذه الألفاظ هو هذه المعاني المجردة المطلقة بالضبط))[١٣] ، وقد جاءت بعض الروايات مشيرة الى التعدد في المعنى القرآني في اللفظ الواحد ومنه ((عن محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله الصادق × إنا لنتكلم بالكلمة بها سبعون وجها لنا من كلِّها المخرج))[١٤] ، فهذا الكلام لا يكون في المعاني المتضادة فهو مما يترفع عنه كلام

البلغاء فكيف بكلام الله تبارك وتعالى ، الذي نفى صفة الاختلاف في كلماته ومعانيه بمعنى التضاد فيما بينها ، كما أشار إليه قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [١٥] ، والتعدد مع عدم الاختلاف يكون ساريا في المعاني الطولية ، وإلا فلو كان التعدد بلحاظ المعاني العرضية مع لزوم صحتها فهذا يعني التعارض والاختلاف بين المعاني المستظهَرة من النص ، ؛ إذ إنَّ بعضها حينئذ يعارض بعضها الآخر ، وهذا مما لا يمكن تصوره في مقام القرآن الكريم ٠

❖ نماذج قرآنية

من مصاديق ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ (١) الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ (٢) يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ (٣) كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ (٤) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ (٥) نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ (٦) الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ (٧) ﴾ [١٦] . فـ((إنّ لفظة النار تُلحظ فيها هذه الجنبة (النارية) ونحن لا نقول بأنّ الواضع هو شخصياً الذي جرد المعاني فيكون الأمر مستغرباً مستبعداً ، إنّما نقول : إنّ الألفاظ إنّما وقعت في نفس جهة المعاني ـ دون أن تتقيد بقيد ما ـ وبذا فلا وجه للاستغراب والاستبعاد)) [١٧] . فالخصوصية قد لا تلاحظ في إطلاق اللفظ فيما يخص مادته ، إلا في مورده ومن ذلك ما بيّنه الشيخ مصطفوي في معنى < الأكل > فبعد أن قدَّم رؤى المعاجم لهذه المادة قال : ((والتحقيق أنّ الأصل الواحد في هذه المادة هو التناول الملازم إزالة الصورة والتشخص من الطرف المأكول ، ففي أكل الطعام يتناول الأكل من الطعام بحيث يزيل صورته ، وكذلك في أكل النار الحطب ، وفي أكل الأموال بالباطل ، وفي أكل المغتاب لحم أخيه ، حيث إنّه يزيل تشخصه ووجهته)) [١٨] . ومن ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿... يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ...﴾ [١٩]

((فالمغتاب يزيل بالتعييب وذكر السوء عنوانه وحيثيته ، والحال أنّه غائب لا يستطيع دفع السوء عنه كالميت ، فكأنّ المغتاب يزيل اللحم عن أخيه الميت ، ولا يحفظه لا يستر سوأته)) [٢٠] . وهكذا الحال في بقية الآيات التي جاءت فيها هذه المادة ، فإنّ أصل المعنى محفوظ فيها وهو ملازمة إزالة الصورة والشخص للمأكول ، وليكون منهج الشيخ مصطفوي أكثر وضوحاً نأخذ مفردة أُخرى وهي (سجد) فبعد أن يستعرض آراء اللغويين في بيان دلالتها يقول : ((والتحقيق أنّ

الأصل الواحد في هذه المادة هو كمال الخضوع بحيث لا يبقى أثر من الأنانية))[٢١] وبهذا المعنى يكون السجود من الماديات والمعنويات بمعنى من البشر والنجم والشجر وغير ذلك ، ومن الملائكة ، ولهذه الحالة مراتب تختلف من ساجد لآخر ، كلّ بحسب حاله التي هو عليها ، ويدلّ على ذلك جملة من الآيات منها قوله : ﴿قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [٢٢]. وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴾[٢٣] . كما في الملائكة ، و قوله : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [٢٤] . وبهذا يتضح أنّ الأصل في السجود هو كمال الخضوع ، إذ إنّ ((هذه الحقيقة إنّما يتحقق مفهومها أولاً وبالذات في الطبيعة والتكوين والفطرة ، سواء كانت عن علم أو عن إرادة واختيار أو لا ، فالاختيار العلم والتوجه إنّما هي خارجة عن الحقيقة من حيث هي ، فإنّ الإرادة والاختيار من المقدمات والعلم والتوجه من الملحقات)) [٢٥] . ولذلك رأى أصحاب هذا المنهج أن لا مجاز في القرآن الكريم [*] ، وأنّ هناك معنى عاماً يجمع بين الألفاظ ومراداتها ، كلّ مورد وله دلالته بحسب سياقه الذي يرد فيه .

إنّ لهذه الحقائق مراتب وتعينات تتحقق في كلّ مرتبة بمقتضى معين ، فالنور في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [٢٦]، ((محمول على حقيقته دون المجاز ، ولكن لنفس الحقيقة مراتب كثيرة ، شدة وضعفاً ، جوهراً وعرضاً ، وكمالاً ونقصاً ، فلا وجه لحمله على المجاز كما عن بعض المفسّرين ، كما لا وجه لحمله على الحقيقة التي هي محجوبة عن البصائر والأبصار ، وهي عالم الغيب ، لأنّ اللفظ ظاهر في الحقيقة غير المحدودة بعالم دون عالم آخر . نعم ، لها مظاهر ومراتب كما مرّ ، ففي الآية الشريفة يراد من النور : الإيمان والهداية ، ومن الظلمات الضلال والغواية)) [٢٧] .

فالنور حقيقة واحدة ولكن لها مراتب ، فإخراج العبد إلى النور هو قربه من تلك الحقيقة ، وهذا القرب إنّما يكون بحسب قابليات العبد وحالاته ؛ إذ إنّ ((هذا النور هو منشأ السعادة على نحو الاقتضاء ، فهو نور إجمالي يقبل الزيادة والنقصان ، تبعاً للعقائد الحسنة ، والمعارف الحقة ، والأعمال الصالحة والعقل ، و الفطرة والشرع أُمور متحدة في الواقع والحقيقة ، ومختلفة بالاعتبار ، وكلّ واحد منها

يدعو إلى الآخر)) [٢٨] . ولذلك فإنّ للنور مراتب وهي ما يمكن أن يطلق عليها (مظاهر) فقد بيّن السيد الخميني أنّ (النور) قد وضعت لمطلق النورية ، وهو معنى عام تكون مظاهره كلّها حقائق ، لعدم لحاظ القيد وتلك الجزئيات في إطلاقها ، فهي تدلّ بحسب ذلك المقام الذي تعبر عنه ، ومن ثمّ فالنور هو الظاهر بذاته المظهر لغيره ، وبذلك فالله تبارك وتعالى نور والرسول | نور ، والقرآن نور ، ولكن هذه الأنوار مختلفة شدة وضعفاً ، كلّ بحسب ظهورها ومظهريتها [٢٩] ، فالقرآن عالمي الدعوة ، وتقييد هذه الألفاظ بمعانٍ وتقييدات معينة قد لا يلائم هذه العالمية ، فضلاً عن بعض المواطن التي يكون المخاطب فيها قد لبس ثوب المتلقّي بفهم بعض المفردات وتقييدها في ضوء المرتكزات العرفية التي ثبتت في ذهن المتلقّي من قبيل صفتي الرحمن والرحيم ، لما فيهما من العطف والرقة واللين ، فتعيّن القول بالإطلاق العام لمعناهما تجنباً عن المجاز ، وهي موضوعة لجهات الكمال والتمامية [٣٠] . وما ذلك إلا لعالمية هذا الكتاب وعمق معانيه فإنّه ((في كلّ أُفق يقرأ فله معنى في ذلك الأُفق ، وفي كلّ مكان يقرأ فله ذلك المعنى المناسب لذلك المكان ، وإنّ كلّ هذه الأفكار والمعاني وجميع الأوهام والأفهام من العلوم الإلهية التفصيلية القابلة لانطباق مفاهيم الكتاب ومعاني جمل القرآن عليها ، فلا يصح اختصاصها ببعض منها دون بعض ، وإلى ذلك يرجع القول بالبطون السبعة أو السبعين)) [٣١] ، ولذلك يخلص بعض المفسرين الى ((مراتبية معاني المفردة الواحدة فضلا عن النّص ، فإن أرضية كل نص تتمثل بالمفردات ، وكل مفردة تدخل بصورة مباشرة في تركيبة وبنيوية النص الداخلة فيه . فالاختلاف في قراءة النص ، أو تحمل النص الواحد وجوها ذات مراتب طولية ، يعني مراتبية النص واختلاف درجات العمق فيها طوليا ، وهذا يكشف لنا ـ إنّيا ـ أنَّ هنالك مراتبية تمثِّل اللبنة الاولى في اضفاء صفة المراتب الطولية في النص الواحد))[٣٢] ، وهو ما يلاحظ في الحقائق القرآنية ، فـ((اللسان والتكلم والكلام والكتابة والكتاب والحمد والمدح مراتب تتفاوت بتفاوت النشآت الوجودية ، وكلّ مرتبة منها تناسب نشأة من النشآت ومرتبة من مراتب الوجود))[٣٣] . ومن الامثلة المهمة لبيان هذه الحقيقة القرآنية ، هو ما يلاحظ في مفردة < الكتاب > وما لها من معان تراتبية طولية ، وهذه المعاني انتزاعية من المفهوم الاساس الذي انتزعت منه هذه المعاني المتعددة الطولية ، فللفظ الكتاب معنى يخصه في كل أُفق يقرأ به فيكون له من المعنى ما ليس لغيره في وجوده في الآيات الاخرى بحسب مرتبته الوجودية ،

ويقدِّم العلامة الطباطبائي ضابطة كليَّة ينعطف منها إلى مفردة <الكتاب> في الاستعمال القرآني الكريم ، هذه الضابطة تكون قاعدة لتحديد المعنى العام الانتزاعي في نظرية ارواح المعاني ، وتتعلق بالغرض الذي من أجله صار هذا الاطلاق أو تلك التسمية ، فالاستعمال وإن بدأ بالماديات أو المحسوسات الذي يقضي بالتضييق في الاطلاقات إلا أنَّه ((لمَّا كان الاعتبار في استعمال الأسماء إنما هو بالأغراض التي أوقعت التسمية لأجلها أباح ذلك التوسع في إطلاق الأسماء على غير مسمياتها المعهودة في أوان الوضع ، والغرض من الكتاب هو ضبط طائفة من المعاني بحيث يستحضرها الانسان كلما راجعه ، وهذا المعنى لا يلازم ما خطته اليد بالقلم على القرطاس كما أن الكتاب في ذكر الانسان إذا حفظه كتاب وإذا أملاه عن حفظه كتاب وإن لم يكن هناك صحائف أو ألواح مخطوطه بالقلم المعهود))[٣٤] ، ولذلك يكون التوسع في اطلاق المصاديق المتعددة للفظ الواحد هو حل تقدِّمه نظريَّة أرواح المعاني الى بعض النصوص القرآنية التي تقف دلالة المفردة الضيقة أمامها عاجزة ، لضيقها عن احتواء معناها ، ولذلك يمكن توجيه جملة من الآيات عبر هذا المعنى الاعم والمفهوم الانتزاعي ، مع احتفاظ كلِّ قسم من الاقسام بدلالته الخاصَّة به بحسب سياقه الذي يرد فيه ، وهذا ما نلاحظه في استعمالات < الكتاب > في القرآن الكريم ، فإنَّه قد دل على مصاديق كثيرة لا تخرج عن الجامع المشترك فيما بينها ، ولكنَّها لها آفاق متعددة في سياقاتها القرآنية ، وهي[٣٥] :

أولا : يطلق الكتاب على طائفة من الوحي وهو ما يلاحظ في اطلاقه على الكتب السماوية المنزلة على الانبياء ، المشتملة على شرائع الدين ، وهذا ما نطقت به جملة من الآيات القرآنية الكريمة :

ـ كتاب نوح × كما في قوله تعالى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[٣٦] .

ـ كتاب ابراهيم وموسى÷ كما في قوله تعالى : ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾[٣٧] .

ـ كتاب عيسى × كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ

يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [٣٨] .

ـ كتاب محمد | كما في قوله تعالى : ﴿الر ۚ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ ﴾ [٣٩]

وقولة تبارك وتعالى: ﴿ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً(٢) فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ (٣)﴾[٤٠]

ثانيا : يطلق الكتاب على الكتب التي تضبط أعمال العباد من حسنات أو سيئات ، وهذه تقسم على أقسام عدَّة هي :

١. ما يختصّ بكل نفس إنسانية ، كما في قوله تعالى : ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾[٤١].

٢. ما يضبط أعمال الأمّة كما في قوله تعالى : ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[٤٢] .

٣. ما يشترك في الناس جميعا كما في قوله تعالى : ﴿هَٰذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[٤٣]

ويضيف العلامة الطباطبائي قسما آخر للقسم الثاني يراعى فيه انقسام الناس الى طائفتي الابرار والفجار ، وهو ما يلاحظ في السياق التقابلي بين نوعي الناس كما في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ(٧) وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ(٨) كِتَابٌ مَرْقُومٌ(٩) ﴾[٤٤] ، وقوله تعالى بعد هذه الآيات : ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ(١٨) وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ (١٩) كِتَابٌ مَرْقُومٌ(٢٠) يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ(٢١)﴾[٤٥].

ثالثا : ان يكون بمعنى تلك الكتب التي تضبط تفاصيل نظام الوجود والحوادث الكائنة فيه وهي على اقسام ، هي :

١. الكتاب المصون عن التغيير ، الذي كتب فيه كل شيء ، كما يشير اليه قوله تعالى : ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[٤٦] وغيرها من الآيات ، وهذا النوع من الكتب ينقسم الى قسمين أحدهما يكون عاما حفيظا لجميع الحوادث والموجودات ، والآخر يكون خاصا بكل موجود فيحفظ به في الوجود وهذا ما يشير اليه قوله تعالى : ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ [٤٧]، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾[٤٨] .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ ﴾ (٤٩)

٠٢ الكتب التي يتطرق اليها التغيير ويداخلها المحو والإثبات ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾(٥٠).

فالكتاب له من السعة والشمول ما يجعله يطلق ((على النفس وعلى الفلك وعلى العالم وأمثال ذلك ، ليس من المجاز حسب اللغة ، فإنّ العالم كلّه كتاب الله ... وإلى هذا يرجع قوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ (٥١).
... وهكذا ما نسب إلى مولانا أمير المؤمنين عليه أفضل صلوات المصلين : وأنت الكتاب المبين الذي بأحرفه يظهر المضمر(٥٢))(٥٣) . وهذا يكون أوسع مما أفاده الراغب من أنّ ((الكتب : ضم أديم إلى أديم بالخياطة ، يقال : كتبت السقاء وكتبت البغلة جمعت بين شفريها بحلقة ، وفي التعارف ضم الحروف بعضها إلى بعض بالخط ، وقد يقال ذلك للمضموم بعضها إلى بعض باللفظ ، فالأصل في الكتابة النظم بالخط ، لكن يستعار كلّ واحد للآخر ، ولهذا سمي كلام الله ـ وإن لم يكتب ـ كتاباً))(٥٤) ، فالقيد الأساس هنا هو ضم شيء إلى شيء وبه تكون الكتابة مصداقاً من مصاديقه مع أُخرى من قبيل الصورة الإنسانية والنفوس الكلية ، فإنّ هذه الأُمور هي أجزاء العالم الكلي ، وهو مركب فلذلك يكون إطلاق الكتاب عليها من هذا الباب وبهذا الاعتبار (٥٥) .

وقد بيّن الشيخ مصطفوي أنّ هناك جامعاً مشتركاً بين مصاديق هذه المادة إذ ((إنّ الأصل الواحد في المادة : هو تقرير ما ينوى وتثبيته في الخارج ... فيلاحظ في الأصل قيدان : الإظهار ، التثبيت)) (٥٦) . فالكتاب ـ بحسب القرآن ـ له مراتب < مصاديق > كلّ واحدة لها معنى معين وإن كان جامعها المشترك واحداً ويتشكل بمظاهر مختلفة (٥٧) ، وبذلك لا يكون لفظ الكتاب من المشترك اللفظي الذي تعدَّدت معانيه ، وإنَّما له معنى واحد بتشكلات مختلفة ، تمثلت بمراتب المعنى الطوليَّة ، وهذا بخلاف ما بيَّنه أحد الباحثين من أنَّ هذه المعاني متعددة وفي عرض واحد ، بمعنى أنَّ كلَّ معنى هو غير المعنى الآخر تماما(٥٨) ، ومن ثم ((يتّضح أنّ هذا الكتاب ليس من سنخ الألواح والأوراق المادّية برغم أنّه يؤدّي وظيفة الكتاب ، وبتعبير آخر : إنّ مفهوم الكتاب وإن كان واحداً ، إلاّ أنّ مصداقه يختلف من نشأة لأخرى))(٥٩) ، وهذا بحسب المراتب التي تتمتع بها الحقائق الالهية والموجودات

الخارجية بمختلف تشكلاتها ، ((وهكذا الحال في كلمة < الذكر > و < الشهيد > و < الرسول > ، وغيرها مما له صلة وثيقة بفهم القرآن ، ولذلك ينبغي الإلمام بالمعاني المحتملة وبيان مدى انسجامها مع سياق النص ، علما بأن الاستعمالات المختلفة حقيقية وليست مجازفة ، ولعلها تدخل في باب التطبيق ؛ لأن الكلمة الواحدة ... موضوعية لمعنى واحد ، وسواء كان الاستعمال سر تصييرها في هذه المعاني المختلفة أم خصوصيات التطبيق ، فان الأمر الاهم في المقام هو الاحاطة بهذه المعاني المختلفة للحيلولة دون وقوع المحذور في سوء الفهم))[٦٠] ،ولذلك يمكن الخلوص الى ((أنّ الحقيقة القرآنيّة التي تؤسّسها المضامين القرآنيّة العالية والتي تؤكّدها السنّة الشريفة هي استمرار دائرة الانطباق ، بمعنى أنّ المصاديق البارزة للنصّ القرآني لا تغلق دائرة الانطباق وأنّ المصاديق اللاحقة لا تدخل من باب المجاز وإنّما هي مصاديق حقيقيّة فعليّة))[٦١]، يظهر من المصاديق التي تقدمت أنَّ ((ذكر المعنى الجوهري أولا يقوم على تجميع مجموعة من الاستخدامات السياقية تعود الى هذا المعنى الجوهري ، وهو ما يفيد عند تعدد المعنى ، حيث يذكر المعنى الواحد ثم استخداماته السياقية وهكذا الى الانتهاء من كافة المعاني الجوهريَّة التي تعود الى المدخل))[٦٢] .

إذن لنظرية روح المعنى اثر مهم في تفسير بعض الاستعمالات القرآنية ، تلك الاستعمالات التي اوقعت ـ بعمق دلالتها ـ الكثيرين ممن لم يرتشف من نور المعرفة القرآنية ما ينبغي له ان يأخذ منه ، فقد أظهرت هذه النظرية امكان المسايرة مع النص القرآني في حركيَّته العالمية ، من خلال تفسير تلك المفردات التي اشتملت على امتداد طولي ، مكَّن هذا الامتدادُ متلقِّي النصّ من حشد اكبر عدد ممكن من الاستعمالات القرآنيَّة تحت مظلة المعنى العام للمفردة القرآنيَّة ، فجاءت المعاني القرآنيَّة متناسقة ومختلفة بلحاظين هما ، أمَّا التناسق فقد جاء من مبدأ الاندكاك تحت المعنى العام الذي يشمل معاني المفردات بمختلف هيئاتها الصرفية واشتقاقاتها ، وأمَّا المبدأ الثاني فإن السياق كان حاضرا لبيان الاختلاف بين الاستعمالات القرآنية للمفردة الواحدة التي اتحدت بهيأتها مع مثيلاتها من المفردات القرآنية ، ولكنها قد جاءت في سياق يختلف عن سياق الاخريات من المفردات ، فكان لهذا الاختلاف السياقي أثره في تحديد معنى كل مصداق من مصاديق ذلك المعنى العام ، فضلَّ هذا التغاير محكوما بروح المعنى الجامع لتلك المراتب المعرفية والتشكلات الدلالية ، حتى اتسقت هذه المصاديق في معنى

جامع، كانت هذه المصاديق ـ بمختلف تكوُّناتها ـ مراتب طولية للمعنى العام ، غير منفكَّة عنه ولا خارجة عن حريمه ، والى هنا يمكن الخلوص إلى ((أنَّ للقرآن مراتب مختلفة من المعنى مترتّبة طولا من غير أن يكون الجميع في عرض واحد فيلزم استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد أو مثل عموم المجاز ، ولا هي من قبيل اللوازم المتعددة لملزوم واحد ، بل هي معان مطابقيَّة يدل على كلِّ واحد منها اللفظ بالمطابقة بحسب مراتب الافهام))[٦٣] ، فتسري روح المعنى في قوالب الالفاظ لتشعَّ فيها معناها العام ، فتكون منطبقة على مداليلها انطباقا حقيقيًا .

مصادر البحث ومراجعه

١- تفسير الصافي للفيض الكاشاني : ١ / ٣١ .

٢- الميزان : ١ / ٩ ـ ١٠ .

٣- م . ن : ١ / ٩ .

٤- م . ن : ١ / ١٠ .

* - سأقف عند المجاز فقط ليكون مصداقا لهذه الرؤية ، ومكتفيا بذكر الاشتراك اللفظي .

* العلم الحضوري هو : العلم بالشيء بدون حصول صورته في الذهن ، كعلم زيد لنفسه ، التعريفات للجرجاني : ٦٧ .

* فالتأويل لا يتعلق بالمتشابه فقط وانما يتجاوزه الى المحكم والمجاز من المتشابه لاسيما في الصفات الالهية .

٥- ينظر الميزان : ١٨ / ٧ .

٦- التحقيق في كلمات القرآن الكريم : ١ / ١٢ .

* إن هذه الاليات جميعها هي نفسها التي يعتمد عليها في بيان معنى المفردة الاعم من مقولة روح المعنى من خلال عدم الالتزام بما قيَّده الشيخ مصطفوي بالمعنى الانتزاعي من خلا ل انتزاع معنى عام لجملة من الالفاظ يكون شاملا لها .

٧- التحقيق في كلمات القران الكريم : ١ / ١٤ .

٨- م . ن : ١ / ١٤ .

٩- ينظر تسنيم في تفسير القرآن الكريم : ١ / ١٦٧ .

١٠- ينظر م . ن : ١ / ١٦٨ و ١٦٩ .

١١- شرح فصوص الحكم للإمام الخميني : ٢٣٢ ، وينظر : مصباح الأُنس بين المعقول والمشهود ، ابن الفناري : ٨٩ .

١٢- آداب الصلاة : ٣٥٨ .

١٣- بصائر الدرجات : ٣٤٩ ، وينظر بحار الانوار : ٢ / ١٩٨ .

١٤- النساء : ٨٢ .

١٥- الهمزة : ٥ ــ ٧ .

١٦- آداب الصلاة : ٣٥٩ ، وينظر : التحقيق في كلمات القرآن الكريم : ١٢ / ٢٧٩ .

١٧- التحقيق في مفردات القرآن الكريم : ١ / ١٠٤ .

١٨- الحجرات : ١٢ .

١٩- م . ن : ١ / ١٠٤ ، هناك كثير من الآيات التي تناولها الشيخ وقد اكتفيت بما يقتضيه البحث منها . ينظر : م . ن : ١ / ١٠٤ ــ ١٠٥

٢٠- م . ن : ٥ / ٥٠ .

٢١- الإسراء : ١٠٧ .

٢٢- الأعراف : ٢٠٦ .

٢٣- الرحمن : ٦ .

٢٤- م . ن : ٥ / ٥٠ .

* قدم مصطفوي جملة من الأسباب التي عدلّ من خلالها عن القول بالمجاز . ينظر : التحقيق في كلمات القرآن الكريم : ١ / ١٣ – ١٦ .

٢٥- البقرة : ٢٥٧ .

٢٦- مواهب الرحمن : ٤ / ٣٠١ ، وينظر : الميزان : ٢ / ٢٩٣ و٢٩٤ .

٢٧- مواهب الرحمن : ٤ / ٣٠٢ .

٢٨- ينظر : آداب الصلاة : ٣٥٩ – ٣٦٠ .

٢٩- ينظر : آداب الصلاة : ٣٥٩ – ٣٦٠ .

٣٠- تفسير القرآن الكريم ، السيد مصطفى الخميني : ٤ / ١٠٤ .

٣١- منطق فهم القرآن : ١ / ٢٦٢ .

٣٢- آداب الصلاة : ٣٦٥ .

٣٣- الميزان : ٧ / ٢١٤ .

٣٤- ينظر الميزان : ٧ / ٢١٤ و٢١٥ و ٢١٦ .

٣٥- البقرة : ٢١٣ .

٣٦- الأعلى : ١٩ .

٣٧- المائدة : ٤٦ .

٣٨- لحجر : ١ .

٣٩- البينة : ٢ و ٣.

٤٠- الاسراء : ١٣ .

٤١- الجاثية : ٢٨ .

٤٢- الجاثية : ٢٩ .

٤٣- المطففين : ٧ ـ ٩ .

٤٤- المطففين : ١٨ ـ ٢١ .

٤٥- يونس : ٦١ .

٤٦- ق : ٤ .

٤٧- الرعد : ٣٨ .

٤٨- آل عمران : ١٤٥ .

٤٩- الرعد : ٣٩ .

٥٠- الإسراء : ١٤ .

٥١- الديوان المنسوب إلى أمير المؤمنين : ١٠٣ .

٥٢- تفسير القرآن الكريم ، السيد مصطفى الخميني : ٢ / ٣٤٤ و٣٤٥ .

٥٣- مفردات الراغب الأصفهاني : ٦٩٩ .

٥٤- ينظر : تفسير القرآن الكريم ، السيد مصطفى الخميني : ٢ / ٢٤٥ .

٥٥- التحقيق في مفردات القرآن الكريم : ١٠ / ٢١ .

٥٦- ينظر : م . ن : ١٠ / ٢٢ / ٢٣ ، إذ بيَّن هذه المسألة بمصاديق كثيرة .

٥٧- ينظر علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي للدكتور هادي نهر : ٣٩٩ ـ ٤٠٢ .

٥٨- عِلمُ الإمام للسيد كمال الحيدري : ١٠٠ .

٥٩- منطق فهم القرآن : ١ / ٣٢٠ .

٦٠- مفاتيح فهم القرآن من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم السيد رضا الغرابي : ١٥٠ .

٦١- الدلالة في المعجم العربي المعاصر ، للدكتور عمرو مدكور : ١٢٦ .

٦٢- الميزان : ٣ / ٦٤ .